في المثال المذكور ان لان مع الماضي مقاما ليس له مع غيره وليس له
مع غيرها لان الماضي مع ان كلمة مع حاجتها فيكون لها مقام
ليس لها مع غير الشرطية واما وجه التقييد بالمشاركة فهو ان صورة
المشاركة هي المشتملة على الغرابة والمحتاجة الى البيان فلو لم يقيد
بالمشاركة لربما توهم ان الحكم المذكور في غيرها لشيوع التخصيص
في العمومات قوله لفعل الشرط فصح اقترانه بالشرط لا شك ان الفعل
في نحو ان ضربت نفس الشرط لا مقترن بالشرط فكأنه اراد بالشرط اداة ثم
حذف المضاف او اراد بالشرط معنى الشرطية قوله وارتفاع شأن
الكلام في الحسن الخ يتوجه على كلتا المقدمتين شيء اما على الاولى
فلما مر ان نفس الحسن والقبول بمطابقة الاعتبار المناسب
والارتفاع في الحسن لا بد ان يكون زائدا على اصل الحسن فلا تكون
الارتفاع بالمطابقة بل بكمالها وزيادتها وانما الثابت بنفس
المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في المفتاح ان الارتفاع والانحطاط
بعدد مصادفة المقام لما يليق به واما على الثانية فلان الانحطاط
في الحسن يوجب اصل الحسن وبانتفاء المطابقة ينتفي الحسن بالكلية
فلا يستقيم الانحطاط في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال
لما كان الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح ان الارتفاع بالمطابقة
لان المطابقة الكاملة مطابقة ويصح اطلاق مطلقها عليها

وإذا اريد بالمطابقة الكاملة منها صح ان الانحطاط بعدم المطابقة
وان اثبت ذلك بناء على ان المتبادر من المطابقة نفسها واصلها فعلى
كون نفس الحسن بالمطابقة وان الانحطاط بعدمها بعيدا اخر ذكره الكاتبي
فلعل المقرر لا يسلمه ويثبت الحسن بمجرد المطابقة من غير حاجة الى المطابقة
والارتفاع في الحسن بالمطابقة معه واراد بالكلام الكلام الفصيح
اذ لو اجري الكلام على اطلاقه لزم ارتفاع الكلام المطابق الغير
الفصيح لكنه ليس بمرتفع لان الارتفاع انما هو بالبلاغة وهي
عبارة عن المطابقة مع الفصاحة لكن الشأن في اطلاق الكلام
مطلقا على الفصيح لان الفصاحة ليست بمرتبة الكمال كالبلاغة حتى يحسن
الاطلاق بناء على ان غير الكامل لنقصانه ملحق بالعدم ولو لم يكن التقييد
بالبليغ ههنا لكان قوله والانحطاط بعدم المطابقة وقد اتى في
المفتاح تقييده به لانه جعل الارتفاع والانحطاط بقدر البلاغة
وقيد الحسن بالذاتي ليخرج العرضي لانه ليس بالمطابقة بل بالمحسنات
البديعية فلا يحسن الذاتي بها بل بالمطابقة وههنا كلام وهو انهم
اطلقوا القول بان هذه المحسنات خارجة عن حد البلاغة لا توجب
حسنا ذاتيا اصلا ولا تعلق لها بالمطابقة دائما لكن معلوم عندك
ان الحال قد تقتضي ايرادها فايرادها اذ ذاك تطبيقا للكلام على
مقتضى الحال داخلا في حد البلاغة فلا بد من القول بانها انما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)